

قال مولى الشهاب في حاشية انوار التنزيل هذا على ما ذهب الجمهور
خلافاً لصاحب البسيط فان جواز الاتباع بعد القطع وروى الشواهد تدل
على ان ما ترجمه المراد بالاتباع الصفات والافعال بعد القطع جائز
بل اترجم للمحمد مرفوع لفظ مبتدأ الله اللام حرف للاختصاص او اللام
استحقاق ولفظه للجلالة المخرجة به واللام حرف مستقر والضمير
المتعلق من متعلقه المحذوف وهو راجع الى المبتدأ تنبي على الفتح مرفوع محلاً
فاعله وهو مفعول جملة فعلية على اختيار الضميرين او مركبة على اختيار الكونين
مرفوع محلاً خبر للمبتدأ والجملة بهيمة اختيارية او انشائية على الاختلاف
بين العلماء لا جعلها ابتدائية ويجوز ان يكون المحذوف مفعولاً له بمعنى
مطلق لفعل مقدر اى حمل المخرج يكون لللام متعلقاً المحذوف ويجوز كونه
المخرج المحذوف مرفوع مستقر حيث يقع مع فاعله مرتبة لتبين كونه اسماً
المحذوف لا يكون في الفعل ويجوز كونه حالاً من المحذوف او خبر مبتدأ محذوف
او هو الله كذا قيل ورد الاحتمال بالفتح ارجح من المحذوف بلا مقتضى
وهو مبتدأ على ما عني اللبيب وايضا يلزم به اللباس ان لا يجعل
ان الظرف المستقر خبر للمبتدأ محذوف او ظرف لغو متعلق بالمجد والاحتراز
منه ما يمكن ان يكون لانه على ما قيل ايضا يجوز ان يكون المحذوف كسوراً المنها
كلمة لام لله فان كان اصل الرفع هو مرفوع تقدير مبتدأ خبره لشيء

فان كان

وان كان النصب فهو مقدر تقدير مفعول مطلق لا محذوف فان قلت
المنها كلمة تكون بالنظر الى المقدم قلت تكون بالنظر الى المؤخر ايضا كما في قوله
تقدير لانه فوق ايديهم رب وهو اما مصدر بمعنى اسم الفاعل
واما سببه اسم الفاعل وامامه واما ما مضى كما في خواص انوار التنزيل فعلى
الا ولا يجوز فيه الخبر على ان يكون صفة للجلالة مبالغة بلا تقدير المضاف مبالغة
او بتقدير اى دورب لكن بموضع معنى المبالغة على ما ترجم به الشيخ عبد
القاهر في دلالات الانحاج والشيخ الرضي في شرح الكافية والرفع على ان يكون
خبر مبتدأ محذوف على وجه الذى ذكر من تقدير المضاف وعدم الجملة ائمة
ابتدائية او اعتراضية لانصب على الحالية من الله لانه معرفة وهو لا تقع
وعلى الثاني والثالث يجوز فيه الخبر على الصفة او بدلية او عطية بيان لله
لا يقال لا يصح الاول لانه اضافة الصفة مفعولها لا يكون لفظية فلا
يعد خبر مفعولها كون التكرار صفة للتكرار للعرفه لانه مفعول معنى الصفة هنا
لان مقتضى قولها المظهر في اشتغالها على معنى الحالت والاستقبال فالاصافة
لظيفة والنظر الى اشتغالها على معنى التامى هو مقتضى فعلها حقيقة الفاعل
الغصام في حاشية انوار التنزيل والعيان الضمانية فصحة الصفة على معنا
لقد انما اضاف مقتضى او على كونها الصفة بناء على تقديرها من ضرورة صلاته
يجوز وصف المعرفة بالتكرار اذ كان الوصف خاتماً لذلك الموصوف كقول